

المؤتمر العلمي الثاني التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل بيروت (٩-٧ نوفمبر ١٩٩٢).

عرض: أحمد حسن إبراهيم *



عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مؤتمرها العلمي الثاني بيروت في الفترة ٩-٧ نوفمبر ١٩٩٢، وخصصته لتناول موضوع «التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل». وناقش المشاركون في المؤتمر، من تسعة أقطار عربية، أربعة بحوث وثمانية تعقيبات لمعقبين رئيسيين عليها، خصصت لعرض ومناقشة كل منها جلسة عمل خاصة به.

والبحوث الأربعة التي ناقشها المؤتمر هي:

- ١- التنمية البشرية: المفهوم والتيسير والدلالة مقدم من الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وعقب عليه ثلاثة معقبين رئيسيين هم الدكتور ربيعى أبو الحاج والدكتور طاهر كعنان والدكتور سعيد النجار.
- ٢- التنمية البشرية في الوطن العربي (التوجيهات الأساسية حتى عام ١٩٩٠) مقدم من الدكتور هشام الخطيب والدكتور اسماعيل الزابرى، وعقب عليه الدكتور مهدى الحافظ والدكتور حامد عمار.
- ٣- السياسات والطلب على القوى العاملة في مجال التعاون الخليجي مقدم من الدكتور جواد

** أ.د. أحمد حسن إبراهيم: مستشار بمركز التخطيط العام - معهد التخطيط القومي.

العناني، وعقب عليه الدكتورة كريمة كريم والدكتور أحمد هنى.

٤- القيم الاجتماعية والثقافية: الإنتاجية والإبداع في المجتمع العربي مقدم من الدكتور منير بشور، وعقب عليه الدكتور جليم بركات.

ولعله يتبعن من موضوعات البحث الأربعة ضعف الصلة المباشرة بينها بدرجة يتعذر معها رصد محاور مشتركة بينها بل ويمكن منها أن يكون كل منها موضوعاً مؤقر قائم بذاته، ناهيك عن أن موضوعين من موضوعات البحث الأربعة، هما موضوعاً للباحثين الثالث والرابع، لا يرتبطان ارتباطاً مباشراً أو قوياً بموضوع المؤقر.

ومن بين البحوث الأربعة التي ناقشها المؤقر استأثر بحث «التنمية البشرية: المفهوم والقياس والدلالة» بالقدر الأكبر من اهتمام ومناقشات أعضاء المؤقر. ولقد يعزى ذلك إلى المحتوى النظري لهذا البحث، من ناحية، وإلى تغطيته الشاملة نسبياً للقضية موضوع المؤقر، من الناحية الأخرى.

ولم يخرج البحث الثاني «التنمية البشرية في الوطن العربي: التوجهات الأساسية حتى عام ١٩٩٠» عن أن يكون، كما أسماء مقدماه بحق، تقريراً عن أداء العالم العربي في مجال التنمية البشرية في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٩٠ يستند بصفة رئيسية إلى تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية، وإلى مصادر دولية أخرى بدرجة أقل.

وانصب اهتمام البحث الثالث «السياسات والطلب على القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي» على دراسة مستقبل أسواق العمل في هذه الأقطار بادئاً بتحليل العوامل الرئيسية المؤثرة في الطلب على العمالة ثم تحليل إتجاهات عرض القوى العاملة والطلب عليها حتى سنة ٢٠٠٠ بافتراضبقاء المعاملات السلوكية على ما كانت عليه في عقد الثمانينات. وفضلاً عن ضعف الصلة المباشرة بين موضوع هذا البحث وموضوع المؤقر تأثر استقبال المشاركين ومناقشاتهم له برد الفعل السريع الذي ترتب على الكشف عن أن هذا البحث سبق تقديميه بنفس حالته ويبدون أدنى اختلاف إلى ندوة عقدت بالقاهرة في ربيع نفس العام ويدون إشارة من الباحث إلى هذه الحقيقة.

وأخيراً ينصب تركيز البحث الرابع «القيم الاجتماعية والثقافية: الإنتاجية والإبداع في المجتمع العربي» على طرح عدد من الأسئلة عن مفاهيم القيم والإنتاجية والإبداع والعلاقة بينها وعما إذا كان يجوز الحديث عن مجتمع عربي واحد على الرغم مما تتسم به مجتمعات الأقطار العربية من تنوع

وتبادر . وعلى الرغم من تقرير الباحث أنه لا يهدف من وراء طرح هذه الأسئلة إلى الإجابة عليها وإنما يهدف من ورائه إلى الوصول إلى جوهر الموضوع الذي يتلخص في أن الإبداع لا يحدث في فراغ ولا يحدث في مناخ يسوده الكبت والسكوت، فقد دلف إلى طرح أفكار يمكن أن تعكس تصوره لضمون الإجابة على بعض الأسئلة الذي بدأ بحشه بطرحها.

ويالنظر إلى حداثة التناول العربي لموضوع التنمية البشرية الذي خصص المؤقر لمناقشته، وإلى تبادر موضوعات البحوث التي ناقشها، تعددت وتتنوعت الأفكار والأراء التي طرحت فيه من جانب كل من الباحثين والمعقبين الرئيسيين على البحث وأعضاء المؤقر. ولعله من الفنى عن التنوية أن متابعة لأعمال هذا المؤقر في الحيز المتاح لذلك تضيق عن استيعاب كل الأفكار والأراء الهمامة التي طرحت فيه. ومن ثم فسوف نركز في هذه المتابعة على استعراض ما نعتقد أنه أهم تلك الأفكار والأراء مع التأكيد على أن التركيز على استعراضها لا يقل بحال من الأحوال من شأن وأهمية كثير من الأفكار والأراء الأخرى لا يتسع المجال لاستعراضها.

ويمكن إيجاز أهم هذه الأفكار والأراء فيما يلى:

١- ركزت المدرسة النيوكلاسيكية كل اهتمامها على المبادلة أو على السوق ولم تعر الإنتاج وعوامله أي اهتمام خلافا لما فعله الاقتصاديون الأوائل الذين ركزوا اهتمامهم على الإنتاج فاحتل عنصر العمل موقعا بارزا في فكرهم ومؤلفاتهم.

٢- كانت بداية الاهتمام بموضوع التنمية البشرية في الغرب، واقتربت بوجه قمة الشباب التي اجتاحت كل البلدان الغربية في عام ١٩٦٨ وكشفت عن حقيقة هامة مؤداها أنه على الرغم مما حققه هذه البلدان من تقدم ومن تحسن في مستوى معيشة الغالبية من سكانها فقد عجزت عن تصفية جيوب الفقر فيها وعجز تقدمها المادي والعلمي عن إسعاد الإنسان أو ما يعني أيضا إشباع حاجاته غير المادية.

٣- خلافا للمشتغلين بكافة العلوم الاجتماعية الأخرى لم يعر الاقتصاديون قضايا الإنسان اهتماما نظريا باستثناء ما درجوا عليه من حديث عابر عن تنمية الموارد البشرية بما يعني اهتمامهم بالإنسان كمورد للتنمية وليس كهدف لها. وهذا أمر يستلزم البحث عن صياغة اقتصادية لمفهوم التنمية البشرية توفر لغة مشتركة للحوار إذا ما أريد لهذا المفهوم أن يعيش وينثر.

- ٤- يفقد أى حديث عن التنمية البشرية كل معنى ما لم يشر إلى الحقوق الأساسية والمحريات العامة التي لابد أن ينعم بها البشر ومن بين أهمها حق التحرر من الجوع ومن المرض ومن الجهل والمعنqi فى توزيع عادل للدخل القومى وحق الشعوب فى التحرر من التدخل الخارجى وفى إدارة مواردها الطبيعية.
- ٥- تتسم أساليب قياس التنمية البشرية فى تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية بالبدائية بالنظر إلى شمول مفهوم التنمية البشرية فى هذه التقارير.
- ٦- يلزم قياس مخرجات التنمية البشرية وليس مدخلاتها التى ينصب معظم مؤشرات القياس عليها.
- ٧- لا يستقيم حديث عن التنمية البشرية دون أن يتضمن قياسها قياساً للفقر وبيان آثاره المدمرة على تنمية خمس سكان البشرية، وكذلك دون أن يتكامل الرقم القياسي للحرية السياسية مع غيره من مؤشرات قياس التنمية البشرية.
- ٨- التنمية البشرية أمر لا يمكن شراوه أو استئجاره أو استئعارته من الخارج، ومن ثم فلا سبيل إلى التقدم فيها إلا بالجهد الفكرى والسياسى والعملى المحلى.
- ٩- لا يمكن تحقيق تنمية بشرية إلا فى إطار تنمية مجتمعية شاملة وكجزء منها. ومن ثم فإنه من المناسب أن تعالج التنمية البشرية كمكون من مكونات التنمية المجتمعية الشاملة وفى نطاقها، وبصفة خاصة إذا ما أخذ فى الاعتبار أنتناول التنمية البشرية كأمر قائم بذاته يحمل البعد التوزيعى المباشر للتنمية الشاملة ويصرف عن الاهتمام بها مع ما يترتب على ذلك فى نهاية الأمر من عجز عن تحقيق التنمية البشرية ذاتها.
- ١٠- لا يجوز ربط نجاح التنمية البشرية باتهاب طريق بعينه دون آخر. فعلى الرغم من فشل تجارب التطبيق الاشتراكى ما زال هناك طرق عديدة للتنمية، ناهيك عن أن الاهتمام المتزايد الذى تحظى به البشرية فى الوقت الحاضر إنما يدل على عجز الليبرالية الجديدة عن أن تكون البديل الصحيح فى هذا السبيل.
- ١١- ما يزال أداء العالم العربى فى مجال التنمية البشرية حتى الآن متواضعاً، ليس بمعايير البلدان المتقدمة فحسب وإنما أيضاً أيضاً بمقاييس البلدان النامية. ويتتأكد ذلك من انتشار الأمية وارتفاع نسبتها ومحدودية الخدمات التعليمية والصحية واستيراد العرب نصف غذائهم من الخارج.

ويعزى ذلك إلى عوامل من بين أهمها: تدني المستوى الذي ابتدأ منه العالم العربي عملية التنمية، وارتفاع معدلات نمو السكان، وتخلف وضع المرأة، وتركز القسم الأعظم من الدخل العربي في عدد قليل من الأقطار وتركز مصادره في مصدر واحد هو النفط، وتواضع المستوى التقاني والعلمي والتقني، وتواضع أو حتى غياب التخطيط وضعف أجهزة التخطيط.

١٢- توفر البيانات الصحيحة والمعنوية بawahتها للباحثين والمخططين وتطورها وتحديثها لتكون ممثلة للواقع المعاش. وللنظام الاجتماعي في مختلف جوانبه شروط توقف عمل توفيرها مصداقية كل المبادرات المبذولة في مجال القياس من أجل وضع دليل للحرية السياسية أولى للتنمية البشرية. وهذه شروط غائبة في أقطار الوطن العربي.

١٣- الحرية هي شرط الإبداع. وهي بهذا المعنى ليست مجرد حرية شخصية أو فردية، أى إنها ليست قيمة محصورة في المبدع ومتوقفة عليه، وإنما هي حال فيما يسمى شروط المكان، أى في الأوضاع التي تحبط بالشخص فتجعل حريته محكمة، أو تهدى وتكبتها وتقضى عليها.

١٤- أصبحت نظم التعليم في البلدان العربية آلات ميكانيكية ضخمة تتلخص في تختلف المصانع المواد الخام فتخضعهم لعمليات تسمى تعليميا لفترات من السنوات ثم تُقذف بهم إلى الخارج. وتتسم الشروط إلى تحكم هذه العمليات بتجاهلها لشخصية الإنسان كمتعلم وكتعلم وكإداري، وتربط هؤلاء بعضهم البعض بأربطة أقرب ما تكون إلى ما يربط العمال بالمادة الخام والرؤساء بالرؤوسين.

١٥- إن مشكلة الإنتاجية والإبداع ليست في الواقع الأمر مشكلة خاصة بالمجتمع العربي ولا بالبلدان العربية وإنما هي مشكلة عامة تنسحب بدرجات متفاوتة على كل المجتمعات المسماة بالمتخلفة والتي تقارب فيما بينها على نحو يجعل منها مجتمعا واحدا هو المجتمع المتخلف. وفي هذا المجتمع يسود الفقر، وسيطر القهر ويتناهى الجهل، وتضمر وتتلاشى قيمة الإنسان، وتخبو وتتبدد موهبة الإبداع.

ويختتم المؤقر الثاني للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أعماله حول «التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل» التي غالب فيها الطابع النظري العام على الطابع التطبيقي العربي. وتبقى هناك حاجة إلى مزيد من البحث في التنمية البشرية من منظور عربي سعيا إلى بلورة مفهوم ومقاييس أو مؤشرات لها تلامم مع أوضاع البلدان العربية.